

الترادف عند اللغويين والأصوليين

إعداد : توركيس لوبيس

Abstrak

Sinonim adalah kata yang mempunyai makna yang sama dengan kata lain dalam bahasa yang sama. Para pakar bahasa dan ushul fiqh mempunyai pandangan yang berbeda terhadap fenomena sinonim. Realitanya sinonim didapati dalam bahasa Arab, Al-Qur'an dan Al-hadist. Sebagian pakar berpandangan bahwa bisa saja suatu kata dalam susunan kalimat diganti dengan sinonimnya, kecuali dalam kasus Al-Qur'an. Hal itu karena Al-Qur'an, lafal dan maknanya merupakan wahyu Allah, membacanya ibadah. Larangan ini berdasarkan syari'at

١. تقديم

الأصل في اللغة المختلفة أن يوضع فيها اللفظ الواحد لمعنى واحد وللمعنى لفظ واحد. ولكن ظروفا تنشأ في اللغة تؤدي إلى أن يوجد لفظان فأكثر لمعنى واحد، أو معنيان فأكثر للفظ واحد (١).

يقول سيبويه : "واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين" (٢).
وبذلك تكون ألفاظ اللغة من حيث دلالتها ثلاثة أنواع :

- أ. المتباين : وهو أكثر اللغة، وذلك أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد.
- ب. المشترك اللفظي : وهو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.
- ج. الترادف : وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد (٣).

وما دامت اللغة العربية من أغنى اللغات في تعدد المفردات الدالة على معنى واحد من ناحية، أو تعدد معاني اللفظة الواحدة إلى درجة التضاد بينها في بعض الأحيان من ناحية أخرى، فإنه ليس من المبالغة في شيء القول بأن الدرس اللغوي الحديث مدين لعلماء اللغة العربية القدماء في الإجابة على شطر كبير من القضايا المتعلقة بالدرس اللغوي الحديث خصوصا إذا تعلق الأمر بقضية مهمة وجديدة عليه في الوقت ذاته، كقضية المعنى وتعددده وما يرتبط بذلك من مشاكل. ونحاول فيما يلي الوقوف على سر هذه الظاهرة في العربية، انطلاقا من المعالجة التي قدمها لها كل من الأصوليين واللغويين على حدة، إذ لا يخفى أن هناك علاقة

بين اللغة وعلم الأصول ومن ثم جاءت مشاركة الأصوليين في البحث عن العديد من المسائل اللغوية المهمة.

إن من مشكلات الدلالة اللفظية التي عرفتھا اللغة العربية مشكلة الترادف، وهي قضية لحقت بالتطور الدلالي للغة. وقد كان نظر الأصوليين إلى الألفاظ بصورها ونسقتها على أنها طريق التواصل للفكر الإنساني، ودليل صحته وخطئه. ومن هنا كان الحرص شديدا على استقرار الدلالة من خلال الألفاظ تحديدا لها، ومحاولة للربط بين اللفظ ومسماه. وقد أورد أحمد عبد الغفار بأن الأصوليين يعرفون الترادف بأنه "عبارة عن توارد الألفاظ المفردة على مسمى واحد بحسب أصل الوضع، فتدل على معنى واحد من جهة واحدة كاللث والأسد، يطلقان على الحيوان المعروف، وكل منهما يحمل الدلالة عليه من غير فرق. وهذا هو المعنى الحقيقي للترادف، إذا قلنا بأنه اتحاد تام في المعنى" (٤).

ومنه أيضا إشارة الإمام الشافعي إليه في قوله: "وتسمى العرب الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وهو الترادف، وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة، وهو المشترك، وهذا التقسيم نجده موسعا شاملا عند الإمام الغزالي، إذ يقول: "إن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل، ولنختار لها أربعة ألفاظ وهي: المترادفة، والمتباينة والمتواطئة والمشاركة" (٥).

وبعد هذا التحديد نأتي إلى تلك الأقصوصة التي أوردھا السيوطي في "المزهر" حول الترادف، عن أبي علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة بجلب، وبالخضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسما، فابتسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف. وقال ابن خالويه: فأين المهند، والصارم، وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكان الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة" (٦).

فالمتتبع إذا لما قاله السيوطي حول المترادف يجده محمدا عنده تحديدا علميا لا يختلط بغيره عند تعدد الدلالات، حيث وضع النقاط على الحروف في تحديد معنى المترادف. والفرق بينه وبين الصفة، والفرق بينه وبين التوكيد، والفرق بينه وبين التابع، وهو ما يظهر في النص الذي أورده للإمام فخر الدين الرازي، قال: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد لكن باعتبار واحد، واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحد فليس مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين، كالسيف والصارم، فإنهما دلا على شيء واحد لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة، والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر،

كالإنسان والبشر. وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول، والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئاً، كقولنا عطشان نطشان" (٧).

كما أشار سيويه إلى قضية الترادف في الكتاب (٨). وأشار إليها كذلك ابن جني تحت اسم (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) وقال: "هذا فصل في العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه" (٩).

ويبدو أن من أقدم الكتب العربية التي حملت اسم الترادف كتاب أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ م)، وعنوانه: "كتاب الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى"، كما يبدو أن من أقدم من أطلق اسم الترادف على هذه القضية أبو الحسن أحمد بن فارس في كتابه "الصاحي"، سماه "باب الأسماء كيف تقع على المسميات" لكنه لم يضع له حداً جامعاً مانعاً كما رأينا عند الإمام فخر الدين الرازي سابقاً (١٠).

وقد اختلف اللغويون العرب القدماء اختلافاً واسعاً في إثبات هذه القضية وإنكار وجودها في اللغة العربية.

٢. الترادف بين الإثبات والإنكار

لما كانت الدلالة هي ركيزة العمل الأصولي فقد جال علماء الأصول وراءها أياً كان مكانها، وعرضوا لها سواء كان ذلك على مستوى اللفظ المفرد أم على مستوى التركيب. فالدلالة التي ليس لها لفظ عندهم لا وجود لها. من هنا نرى أنه لا إشكال في وقوع الترادف في نظر علماء الأصول، بل ثمة من لا يرى منهم حاجة إلى الاستدلال على وقوعه، ولا يرى معنى لإقامة البرهان على جوازه في اللغة، وذلك بعد تحقق وقوعه كالبر والقمح، والعود والجلوس وغيرها مما لم يجعله نقلة اللغة محل خلاف، كما أن العقل لا يحيل جواز الوقوع، وأن الواقع يؤيد الوقوع. ولذا فالاشتغال بإثبات ذلك ودفع هذا عبث فلا يصغي إلى مقالة من أنكروه، لأن ذلك مكابرة ومباهمة.

وعلى الرغم من ذلك كله، فقد وجد بين الأصوليين منكرون ومؤيدون لهذه القضية، بل قد أثير بينهم خلاف كبير فيما إذا كان الترادف واقعا في اللغة أم لا. فمن ذهب إلى عدم وقوعه، استند إلى أن ذلك يعتبر تساهلاً في التفرقة بين دلالات الألفاظ وقهونا لأمر الدقة في الاستعمال، ومن هؤلاء الراغب الأصفهاني في مقدمة مفرداته، ويرجعون ذلك إلى أمور منها: الاختلاف في الذات والصفة كالإنسان والناطق أو الزجاج والخشب، وإن كان

النوع الأول قريب الشبه بالترادف إلا أنه ليس منه، كما يقول الغزالي، أو الصفة وصفة الصفة، كالمتكلم والفصيح (١١).

وأورد الشوكاني بأن من قال بالترادف في ذلك فهو "تكلف ظاهر وتعسف بحث" (١٢).

إذ لو وقع الترادف في مثل هذه الأمور لضاعت الفائدة في تحديد الدلالة إذ الغرض من وضع الألفاظ هو اختصاص كل لفظ بمعنى معين.

ويقول الأمدي في الرد على المانعين لوقوع الترادف مبينا كيفية وقوعه: "ذهب شذوذ من الناس إلى امتناع وقوع الترادف في اللغة، مصرا منه إلى أن الأصل عند تعدد الأسماء تعدد المسميات، واختصاص كل اسم بمسمى غير مسمى آخر. وجوابه أن يقال لا سبيل إلى إنكار الجواز العقلي، فإنه لا يمتنع عقلا أن يضع واحد لفظين على مسمى واحد ثم يتفق الكل عليه. أو أن تضع احدي القبيلتين أحد الاسمين على مسمى وتضع الأخرى له اسما آخر من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى ثم يشيع الوضعان بعد ذلك، كيف وإن ذلك جائز، بل واقع بالنظر إلى لغتين ضرورة، فكان جائزا بالنظر إلى قبيلتين" (١٣).

ثم أورد السيوطي قول التاج السبكي في شرح المنهاج وهو يصفه فيه حجج المنكرين للترادف ويضمهم بالتكلف في إظهار الفروق بقوله: "ذهب بعض الناس إلى إنكار الترادف في اللغة العربية، وزعم أن كل ما يُظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يُؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرية. وكذا الحُنْدَرِيس والعُقَار، فإن الأول باعتبار العتق والثاني باعتبار عقر الدن لشدهما، وتكلف لأكثر المترادفات يمثل هذا المقال العجيب" (١٤).

إلا أنه وعلى الرغم من قول أهل الأصول بوقوع الترادف في اللغة والقرآن الكريم والسنة النبوية، فقد اختلفوا في وقوع كل من المترادفة مكان الآخر. حيث ذهبت طائفة منهم إلى القول بالجواز، في حين ذهبت الأخرى إلى المنع. ولكن المحققين منهم أجازوا ذلك وقيدوه بالمانع الشرعي. وأما بالنسبة للقرآن الكريم فقد أقرروا بوقوع الترادف في ألفاظه، ولكن لا يجوز عندهم أن يحل لفظ مكان لفظ مهما كان الترادف تاما وقويا، وذلك لأن القرآن الكريم لفظه ومعناه من عند الله تعالى والمتعبد بتلاوته، والمانع هنا شرعي (١٥).

وبعد تبنا المقتضب لاهتمامات الأصوليين بقضية الترادف التي ما فتئت أن تولد عنها مؤيدون ومعارضون، نقف مع طرف آخر من العلماء لا تقل اهتماماتهم بهذا المبحث عن اهتمامات الأصوليين لنرى الجديد من آرائهم، خصوصا وأن اهتمام اللغوي باللغة أقرب من ناحية إلى اهتمام الأصولي بها من ناحية أخرى.

وقد لخص السيوطي في كتابه "المزهر" رأي هؤلاء وهؤلاء. ويظهر من كلامه أن رواة اللغة وجامعيها كانوا في القرن الثاني الهجري يسلمون بقضية الترادف ولا يرونها محلاً لنزاع أو جدل. فقد روي أن أبا زيد سأل أعرابياً: ما المحنطى، قال هو المتكأكي، قال أبو زيد وما المتكأكي؟ قال هو المتأزف، قال وما المتأزف؟ فسئم الأعرابي من مسألته وقال له: أنت أحمق.

ألا ترى إلى قول أبي زيد الأنصاري أنه كان لا يرى غضاضة في التعبير عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، وهذا ما يدعم إيمانه بأن الأعرابي قد يحتفظ في ذاكرته بألفاظ عدة للتعبير عن معنى واحد (١٦).

غير أن بعض العلماء في أواخر القرن الثالث الهجري بعد ما أخذوا في تصنيف المادة اللغوية، في أمط شتى، بدأوا يتلمسون فروقا بين الكلمات التي عدها من سبقوهم من المترادفات مثل ثعلب. ولما جاء القرن الرابع الهجري أخذ الصراع يتقدم بين أنصار الترادف ومنكريه، وقد بالغ بعضهم في جمع تلك الألفاظ وحشدها بين طائفة كبيرة لا تمت إلى الترادف بصلة كالأصمعي وابن خالويه (١٧).

وإن مال بعضهم إلى الاعتدال في حصر الكلمات المترادفة، كالإمام الرازي الذي رأى وجوب تقييد الترادف بعدم التباين في المعنى وبعدم الاتباع، فالسيف والصارم ليس من المترادف، لأن في الثانية زيادة في المعنى، وليس منه كذلك عطشان نطشان، لأنه لا معنى للكلمة الثانية، على الرغم من أن هناك من قال بأن الترادف لا يكون إلا في العبارات والترادف يكون في الألفاظ، وهذا ما ذكره السيوطي في مزهره، إذ يقول: "إن الكيا" قال: هناك ألفاظ متواردة مثل سبع وأسد وليث. وأما الترادف ففي العبارات والجمل مثل "أصلح الفاسد ولم الشعث ورتق الفتق" (١٨).

في حين كان بعض المؤيدين من أمثال الأصهباني يرى الترادف في اللهجة الواحدة وينكره في لهجتين مختلفتين، وهذه وجهة نظر سليمة، كما يقول إبراهيم أنيس، تتجه إلى ما يتجه إليه المحدثون في نظرهم إلى الترادف (١٩).

والمؤيدون لفكرة الترادف كانوا يرون أن الاستعمال أكبر مؤيد لهم. لذلك (فلا ريب) لا تعني شيئاً أكثر من (لا شك). وهذا ما دفع الكثير من العلماء إلى الافتخار ربما يحفظونه من أسماء للشيء الواحد. فابن خالويه يفخر بأنه يحفظ للسيف خمسين اسماً وعشرات من أسماء الأسد، شأنه في ذلك شأن الأصمعي الذي قال بأنه يحفظ للحجر سبعين اسماً. هذا كما ألف لنا الفيروزبادي كتباً في أسماء العسل (٢٠).

وقد أدت مبالغة هؤلاء العلماء في تأييد هذه القضية إلى ظهور طائفة معارضة لوجودها في اللغة معلنة رفضها التام لها، ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١ هـ) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٧٧ هـ) وأبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) وغيرهم. قال ابن فارس: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهند والحسام" (٢١).

وقد يتراءى لنا أن ابن فارس قد أقر باشمال اللغة العربية على المترادف، والصحيح أنه إلى إنكاره أقرب وعلى معارضته أحرص. قال ابن فارس: "والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قوم فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها، فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف وعَضْبٌ وحسام. وقال آخرون ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير المعنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال، نحو: مضى وزهد وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع. قالوا ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

ويوضح ابن فارس مذهبه في تفصيل أدق حينما يقول: "إن في (قعد) معنى ليس في (جلس)، ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد وأخذ المقيم والمقعد، وقعدت المرأة عن الحيض، وتقول لناس من الخوارج قعد، ثم تقول: كان مضطجعاً فجلس، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس، لأن المجلس المرتفع والجلوس ارتفاع عما هو دونه وعلى هذا يجري كله" (٢٢).

وكانوا يصفون تلك الكلمات الكثيرة التي قيل إنها أسماء للجمل أو للثعلبان، أو للأسد أو للعسل، بأنها صفات يلحظ في كل منها أمر معين، وتلك كانت حجة أبي علي الفارسي في جدله مع ابن خالويه (٢٣).

ويتفق الأصوليون وأصحاب اللغة في إخراجهم طائفة من الألفاظ التي قال بعض اللغويين بترادفها وذلك كاسم الشيء وصفاته نحو السيف والصارم والحسام والمهند، فعند الأصوليين أن السيف هو اسم للذات والبواقي صفات له، وهي وإن دلت على مسمى واحد ولكن باعتبارات مختلفة (٢٤).

وليس من المترادف الصفة وصفة الصفة كالناطق والفصيح وسموها "المتباينة المتواصلة"، يقول الشيخ عز الدين بن جماعة في شرح جمع الجوامع مبينا خلافهم في مثل هذه

الألفاظ "والحاصل أن من جعلها مترادفة ينظر إلى اتحاد دلالتها على الذات، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى، فهي تشبه المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات. وعلى أية حال فإن الكثرة منهم لم تقل بترادفها كالأمدى والرازي والغزالي وغيرهم، إلا أن بعض المتأخرين ذهبوا إلى جعلها قسماً آخر سموه (المتكافئة)، كأسماء الله تعالى وأسماء رسوله صلى الله عليه وسلم (٢٥).
وقد تابع أهل الأصول معظم اللغويين القدامى عندما توهموا الترادف في ألفاظ ليست مترادفة حقاً وذلك نحو: البهتر والبعثر للقصير (٢٦).
وبعض هؤلاء الذين أنكروا الترادف كانوا من الأدباء والنقاد، ومن هؤلاء أبو هلال العسكري الذي ألف كتاباً سماه "الفروق اللغوية" لإبطال الترادف وإثبات الفروق بين الألفاظ التي يدعي ترادفها. وقد بدأ كتابه بعنوان: "باب في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة" (٢٧).

٣. موقف اللغويين المحدثين من الترادف

إذا انتقلنا إلى اللغويين المحدثين نجد بينهم نفس الخلاف الذي حدث بين القدماء حول قضية الترادف، غير أن نظرهم إليه تختلف عن نظرة القدماء. ويرجع ذلك إلى الأشواط التي قطعتها العلوم اللغوية، وإلى التطور الكبير الذي عرفه الدرس اللغوي بما توصل إليه علم اللغة الحديث من حقائق ومعلومات، ولا سيما في موضوع علم الدلالة. وبهذه الوسائل تهيأ للباحث اللغوي الحديث كثير من الوسائل والأدوات والعلوم التي لم تنهياً للباحث القديم. وكان من نتائج ذلك أن ينظر المحدثون إلى الترادف نظرة مغايرة للنظرة السابقة. وأصبحت القضية بذلك عندهم أكثر تشعباً وأشد إثارة للجدل لارتباطها كما يقول أحمد مختار عمر بتعريف المعنى، ومن ناحية أخرى بنوع المعنى المقصود (٢٨).
وبذلك أصبحوا يميزون بين أنواع مختلفة من الترادف وأشبه الترادف (٢٩).
وتتمثل نظرة المحدثين إلى الترادف في تلك الشروط اللغوية التي وضعوها ورأوا أنه لا بد من تحققها حتى يمكن القول بالترادف في الألفاظ، وهذه الشروط تتلخص كالتالي:
أ. الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة، ويكتفي اللغوي الحديث بالفهم العادي لمتوسطي الناس حين النظر إلى مثل هذه الكلمات، فإذا تبين دليل قوي أن العربي كان يفهم حقاً من كلمة (جلس) شيئاً لا يستفيدة من كلمة (قعد) قلنا حينئذ ليس بينهما ترادف.

ب. الاتحاد في البيئة اللغوية : أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات، وهذا الكلام ينطبق مع ما قاله الأصهباني الذي دعا إلى عدم تلمس الترادف من لهجات العرب المتباينة من نحو لغة أهل الحجاز ولغة أهل اليمن القديمة. فالترادف بمعناه الدقيق هو أن يكون للرجل الوحيد في البيئة الواحدة الحرية في استعمال كلمتين أو أكثر في معنى واحد، يختار هذه حيناً، ويختار تلك حيناً آخر، وفي كلتا الحالتين لا يكاد يشعر بفرق بينهما إلا بمقدار ما يسمح به مجال القول. ولم يفتن المغالون في الترادف إلى مثل هذا الشرط بل اعتبروا كل اللهجات وحدة متماسكة وعدوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة، ولكننا كما يقول رمضان عبد التواب وإبراهيم أنيس نعد اللغة المشتركة أو الفصحى الأدبية بيئة واحدة، ونعد كل لهجة أو مجموعة منسجمة من اللهجات بيئة واحدة.

ج. الاتحاد في العصر : فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين، وتلك هي النظرة التي يعبرون عنها بكلمة (synchronic)، لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة ثم تتخذ منها مترادفات، وهذه النظرة الأخيرة هي التي يسمونها (diachronic)، فإذا بحثنا عن الترادف يجب ألا نتلمسه في شاعر من الجاهليين ثم نقيس كلمات بكلمات وردت في نقش قديم، يرجع إلى العهود المسيحية مثلاً.

د. ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوت للفظ الآخر، فحين نقارن بين "الجثل" و "الجفل". بمعنى النمل، نلاحظ أن غحدي الكلمتين يمكن أن تعتبر أصلاً والأخرى تطور لها. ف"الجفل" صيغة حضرية نشأت في بيئة حضرية تراعي خفوة الصوت والتقليل من وضوحه. و"الجثل" صيغة بدوية نشأت في بيئة بدوية تميل إلى الأصوات الأكثر وضوحاً في السمع. ف"الجفل" و"الجثل" إذن ليستا في الحقيقة إلا كلمة واحدة. وقد أخرج المحدثون من الترادف جميع الكلمات التي حدث فيها تطور صوتي وعدوها مترادفات وهمية (٣٠).

ويرى إبراهيم أنيس أن هذه الشروط إذا طبقت على اللغة العربية اتضح أن الترادف لا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة. وإنما يمكن حسب رأيه تلمسه من اللغة النموذجية الأدبية. وعلى هذا الأساس يقر بوجود الترادف في القرآن الكريم لأنه قد نزل بلغة قريش المثالية التي يجري على أساليبها وطرق تعبيرها. يقول: "أما الترادف فقد وقع بكثرة في ألفاظ القرآن رغم محاولة بعض المفسرين أن يتلمسوا فروقا خيالية لا وجود لها إلا في أذهانهم للتفرقة بين تلك الألفاظ القرآنية المترادفة" (٣١).

والرأي نفسه يذهب إليه صبحي الصالح حينما يقول "وبهذا نفس ترادف أقسم وحلف في قوله تعالى: "أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم" (٣٢). وقوله تعالى: "يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر" (٣٣). وترادف بعث وأرسل في قوله تعالى: "وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا" (٣٤). وقوله تعالى: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" (٣٥).

وقد شن إبراهيم أنيس حملة ضارية على المنكرين للترادف. وقد وجد نقده اللاذع لهذه الفروق حينما قال: "نتشكك في كثير من تلك الفروق التي ساقها هؤلاء المؤلفون، ولا نكاد نرى في كتب هؤلاء العلماء شواهد أو نصوصا قديمة نستدل منها على ما يمكن أن يكون بين الدلالات من فروق، وأغلب الظن أن ما التمسوه من تلك الفروق لم يكن إلا من وحي خيالهم، أو لعلهم قد عز عليهم أن يروا تلك الكثرة من الألفاظ المترادفة في اللغة العربية وحسبها مما يشوه اللغة أو يوقع فيها اللبس والإبهام، فعمدوا إلى بعضها وفرقوا بين دلالاتها دون أن يكون لهم فيما صنعوه أي سند من نصوص اللغة واستعمالها" (٣٦).

والرأي الذي يخلص إليه إبراهيم أنيس في هذه القضية أنه إذا كانت الألفاظ مختلفة الصورة وبينها فروق في الدلالة مهما كانت تلك الفروق طفيفة، لا يصح أن تعد من المترادفات، لأن شرط الترادف الحقيقي هو الاتحاد التام في المعنى، والحكم في هذا مرجعه أولا وأخيرا إلى الاستعمال، لا إلى ما يتكهن به بعض أصحاب المعاجم (٣٧).

وهذا لا يعني أن جميع المحدثين متفقون على هذه النظرة إلى الترادف، بل نجد منهم من يذهب إلى خلاف هذه النظرة. فهذا فهمي حجازي يرى أن المعنى الحديث للترادف إنما هو في الألفاظ ذات الدلالة المتقاربة وليس في اتفاق المعاني (٣٨).

وقد عرف باحثون غربيون الترادف فذكروا أنه: "ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق" (٣٩).

وخلاصة القول إن المحدثين لا يشترطون الاتفاق التام في المعنى فحسب، إنما يرون أن مقياس الترادف في ألفاظ اللغة يقوم على مبدأ الاستعاضة الذي يعني استبدال الكلمة بما

يرادفها في النص اللغوي دون أي تغيير في المعنى. وهذا هو المفهوم الدقيق للترادف في علم اللغة الحديث ويوافق ما قاله المحدثون إلى حد كبير ما ذهب إليه ابن جني في الترادف، "وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها" (٤٠).

وعموما فإن شروط المحدثين في جوهرها إنما هي لكثرة الترادف والغلو فيه حتى صارت المترادفات بقدر مقبول.

٤. أثر التطور الدلالي في حدوث الترادف

لعل من نافلة القول هنا أن نعرض لموضوع التطور الدلالي في الألفاظ التي تناولها الباحثون بالدراسة والتحليل وفصلوا القول فيها، وأصبحت هذه المسألة كما قررها علماء اللغة المحدثون حقيقة لغوية لا يختلف فيها اثنان، كتعميم المعنى الخاص وتخصيص المعنى العام وانتقال مجال الدلالة وتغيرها.

وعلى ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير حدوث الترادف في كثير من الألفاظ بسبب التطور الذي يحدث للألفاظ خلال أطوار حياتها. فمسألة الترادف في جوهرها تبقى مسألة دلالية قبل كل شيء وهي نتيجة التطور الدلالي في الألفاظ. وبهذا التفسير يمكن أن نرد كثيرا من المترادفات إلى هذه الحقيقة في التطور والاستعمال (٤١).

ومما يساعد على هذا الأمر توافر تلك الألفاظ ذات المعاني المتقاربة والمعاني العامة والخاصة للشيء الواحد. ولعل هذا أبرز سبب دعا إليه أبو هلال العسكري إلى القول بالفروق اللغوية بين المعاني المتقاربة أو التي صارت بمعنى، فهو يقول: "ثم إني ما رأيت نوعا من العلوم وفنا من الآداب إلا وقد صنف فيها كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفروق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والإرادة والمشية، والغضب والسخط، والخطأ والغلط، والكمال والتمام، والسنة والعام" (٤٢).

والعسكري في هذا إن ما قام بالتفريق بين الألفاظ معولا على معانيها الأصلية ودلالاتها القديمة كما وردت عند فصحاء العرب القدماء. ثم يذكر بعد ذلك أنها استعملت بمعنى واحد، مشيرا إلى التوسع فيها، ألا ترى إلى الفوائد التي سجلها السيوطي في مزهره مبينا الأسباب التي تدعو إلى وقوع الترادف في اللغة، وهي فوائد علمية تتفق مع ما تقتضيه طبيعة اللغة من اتساع وتطور. يقول السيوطي: "قال أهل الأصول: لوقوع الألفاظ المترادفة سببان، أحدهما أن يكون من واضعين، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى

الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر أحدهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الوضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية. والثاني أن يكون من واضع واحد وهو الأقل، وله فوائد منها أن تكثر الوسائل - أي الطرق - إلى الإخبار عما في النفس، فإنه ربما نسي أحد اللفظين أو عسر عليه النطق به، فقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألتغ، فلم يحفظ عنه أنه نطق بحرف الراء، ولولا المترادفات تعينه على قصده لما قدر على ذلك. ومنها التوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر، وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية والتجنيس والترصيع، وغير ذلك من أصناف البديع ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ" (٤٣).

وبفضل التطور الدلالي نجد في القرن الثالث الهجري العديد من الألفاظ التي أصبحت مترادفة في لغة ذلك العصر بعد أن أمكن الاستعمال لها واختفت تلك الفروق الدقيقة بين دلالتها. وهذا ما صرح به ابن قتيبة في كتابه "أدب الكاتب" وجعله من أسباب تأليفه، قال: "فما رأيت أحدا منهم يعرف فرقا ما بين الوكع والكوع ولا الحنف من الفدع ولا اللمى من اللطع، فما رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره جعلت له حظا من عنايتي وجزءا من تأليفي" (٤٤).

وإنما لعظيمة تلك الفائدة التي كشف لنا عنها المؤلف بسبب تسجيله للألفاظ بحسب معانيها التي آلت إليه في عصره وكما يجري بها الاستعمال فعلا، وليس بحسب معانيها الثقيلة والمروية.

ومن هذا يتضح بصراحة مدى تعسف وتكلف القائلين بالفروق وعدم اتفاهم على فرق بعينه، وإغفاهم مسألة تطور دلالة الألفاظ.

ونحب بعد هذا إجمال بعض أسباب الترادف فيما يلي كما ذكرها بعض اللغويين

المحدثين :

- أ. تعدد أسماء الشيء الواحد في اللهجات العربية المختلفة.
- ب. أن يكون للشيء الواحد في الأصل اسم واحد ثم يوصف بصفات مختلفة، وفي ضوء هذا السبب يمكن النظر إلى السيف وأسمائه المختلفة في العربية.
- ج. التطور اللغوي في اللفظة الواحدة، يقول ابن جني: "ومن ذلك قولهم هتلت السماء وهنتت، هما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف، يقولون: هتنت السماء هتنت هتنتانا، وهتلت هتنت هتنتانا، ومن هن سحائب هتن وهتل" (٤٥).
- د. استعارة كلمات من لهجة من اللهجات أو لغة من اللغات بسبب الغزو أو الهجرات.

٥. الخلاصة

نخلص مما مضى إلى أن الترادف، هو كما قرر القدماء، تلك الألفاظ المختلفة التي تدل على معنى واحد على سبيل الانفراد، معولين على الواقع اللغوي ومهتدين إلى ما قرره المحدثون من شروط واعتبارات وجيهة في تحقّقه، وإن كانت هذه الشروط صعبة التحقق لافتقار اللغة إلى المعجم اللغوي التاريخي الذي يفيد استعمال الألفاظ بالزمان والمكان المعينين ويعنى بالتطور الصوتي والدلالي للألفاظ.

المصادر والمراجع :

- (١) رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية، دار الجيل للطباعة، ط. ٣، بدون تاريخ، ص : ٣٠٨، وحسن ظاظا. كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار القلم دمشق ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، ط. ٢، ص: ٨٥.
- (٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر). الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م، ط. ٣، ص: ١ ج. ٧.
- (٣) أحمد عمر مختار. علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، ١٩٨٨، ط. ٢، ص: ١٤٥.
- (٤) السيد أحمد عبد الغفار. التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ط. ١، ص: ٩٩.
- (٥) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. المستصفي من علم الأصول، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٢٢ هـ ، ص: ١/٣١.
- (٦) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. الزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البحايي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بدون تاريخ، ص: ٤٠٥ ج. ١.
- (٧) السيوطي. المصدر نفسه، ص: ٤٠٢-٤٠٣ ج. ١.
- (٨) سيبويه. المصدر نفسه، ص : ٧، ج. ١.
- (٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. الخصائص، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص: ١١٣ ج. ٢.
- (١٠) أحمد مختار عمر. المصدر نفسه، ص : ٢١٦.
- (١١) السيد أحمد عبد الغفار. المصدر نفسه، ص: ١٠٠.
- (١٢) الشوكاني، القاضي محمد بن علي. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الفكر بدون تاريخ، ص: ١٩.
- (١٣) الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ص : ٣٠-٣١ ج. ١.
- (١٤) السيوطي. المصدر نفسه، ص: ٤٠٣ ج. ١ والشوكاني، المصدر نفسه، ص : ١٨.
- (١٥) حاكم مالك الزيايدي. الترادف في اللغة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص : ٥٦.
- (١٦) إبراهيم أنيس. في اللهجات العربية، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٥ م، ص: ١٧٤.

- (١٧) رمضان عبد التواب. المصدر نفسه، ص: ٣١٥.
- (١٨) السيوطي. المصدر نفسه، ص: ٤٠٦، ج. ١.
- (١٩) إبراهيم أنيس. المصدر نفسه، ص: ١٧٥.
- (٢٠) رمضان عبد التواب. المصدر نفسه، ص: ٣١٠. وإبراهيم أنيس. المصدر نفسه، ص: ١١٤.
- (٢١) رمضان عبد التواب. المصدر نفسه، ص: ٣١٠.
- (٢٢) السيوطي. المصدر نفسه، ص: ٤٠٤، ج. ١.
- (٢٣) السيوطي. المصدر نفسه، ص: ٤٠٥، ج. ١.
- (٢٤) الغزالي. المصدر نفسه، ص: ٣١-٣٢ ج. ١.
- (٢٥) السيوطي. المصدر نفسه، ص: ٤٠٥، ج. ١.
- (٢٦) الآمدي، المصدر نفسه، ص: ٢٤ ج. ١.
- (٢٧) رمضان عبد التواب. المصدر نفسه، ص: ٣١٣-٣١٤.
- (٢٨) حاكم مالك الزيايدي. المصدر نفسه، ص: ٦٥. وأحمد مختار عمر. المصدر نفسه، ص: ٢٢٠.
- (٢٩) أحمد مختار عمر. المصدر نفسه، ص: ٢٢٠-٢٢٤.
- (٣٠) حاكم مالك الزيايدي. المصدر نفسه، ص: ٦٦-٦٧. وإبراهيم أنيس. المصدر نفسه، ص: ١٧٨-١٧٩.
- (٣١) إبراهيم أنيس. المصدر نفسه، ص: ٢١٥.
- (٣٢) سورة المائدة الآية: ٥٣.
- (٣٣) سورة التوبة الآية: ٧٤.
- (٣٤) سورة الإسراء الآية: ١٥.
- (٣٥) سورة الأنبياء الآية: ١٠٧.
- (٣٦) إبراهيم أنيس. دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣ م، ص: ٢١٦-٢١٧. وعبد العال سالم مكرم. جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، مؤسسة الرسالة، الكويت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ص: ٥٣١-٥٣٥. وصبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١ م، ص: ٢٩٩-٣٠٠.
- (٣٧) إبراهيم أنيس. دلالة الألفاظ، ص: ٢١٩-٢٢٤.
- (٣٨) حاكم مالك الزيايدي. المصدر نفسه، ص: ٦٩.

- (٣٩) ستيفن أولمان. دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب مصر، ١٩٩٠، ص: ١٠٩. وحاكم مالك الزيايدي. المصدر نفسه، ص: ٦٩-٧٠.
- (٤٠) ابن جني. المصدر نفسه، ص: ٣٧٣ ج. ١.
- (٤١) حاكم مالك الزيايدي. المصدر نفسه، ص: ٨٠. وإبراهيم أنيس. في اللهجات العربية، ص: ١٧١.
- (٤٢) أبو هلال العسكري. الفروق اللغوية، ص: ٧.
- (٤٣) السيوطي. المصدر نفسه، ص: ٤٠٥-٤٠٦ ج. ١.
- (٤٤) ابن قتيبة. أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، ط. ٤، ص: ٩.
- (٤٥) ابن جني. المصدر نفسه، ص: ٨٢، ج. ٢.
- (٤٦) تراجع أسباب ظهور الترادف في اللغة في الكتب التالية :
- رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية، من ص: ٣١٦ إلى ٣٢٢.
 - حسن ظاظا. كلام العرب من قضايا اللغة العربية، من ص: ٨٦-٨٩.
 - إبراهيم أنيس. في اللهجات العربية، من ص: ١٨١ إلى ١٨٤.